هوية البحث في الاتصال (*)

أ.د. فضيل دليو
كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري
جامعة قسنطينة 3

ملخص المقال

أستطيع القول أولا: أن أي عرض عن حالة تخصص معين يكون محدود النطاق ومنحازا. فهو محدود لأن مجاله ينمو أسرع من متوسط قدرة الباحثين على معالجة واستيعاب المعلومات الجديدة، وبالتالي الحفاظ على لمحة عامة حوله. وهو بالضرورة منحاز لأن الناس يختلفون في ما يعتقدون أنه جيد، مهم أو دون ذلك... وبالتالي، فهم يختلفون في تقدير «الطريق الصحيح للمعرفة العلمية».

ولذلك، فنحن ـ على غرار معظم الباحثين ـ، لا نزال نعمل على تأكيد واحدة من أولى الفرضيات في أبحاث الاتصال والتي مفادها أن الاستعدادات تقولب تصورنا للواقع.

لماذا يجب أن نكون مختلفين عن مبحوثينا في التجارب؟ ولذلك، اتخذت نظرية التنافر المعرفي كعذر رئيس لما يلي. لقد نظمت حديثي في أطروحات وأطروحات مضادة لأن هذا يعكس أفضل الحالة المتناقضة من مجال تخصصنا.

ABSTRACT

The purpose of the current research is based on the state of a discipline that grows faster than the capacity of the average scholar to process and digest new information and thus keep an overview. And it is— by default—baised because people differ in what they think is good and what they think is relevant research, thus disagreeing on what is the "right way to scientific knowledge."

(*) ترجمة لورقة «فولفغانغ دونسباخ» Dondbach Wolfgang: The Identity of (Communication Research المقدمة في المؤتمر السنوي للجمعية الدولية للاتصال (ICA)، نيويورك 2005. (Journal of Communication 56 -2006- pp.437-448).

Thus, as scholars, we still help to confirm one of the earliest hypotheses in communication research: that predispositions shape the perception of reality.

Why should we be different from our subjects in experiments? Therefore, take cognitive dissonance theory as my major excuse for the following. I have organized my talk in theses and countertheses because this reflects best the ambivalent state of our field.

يجب التحذير بداية من صعوبة تقديم عرض حال عن تخصص الاتصال، لأنه سيكون محدود المجال ومتحيزا. فمجاله محدود لأنه ينمو بسرعة أكبر من إمكانيات الدارسين لمعالجة وهضم المعلومات الجديدة والمحافظة على تغطية شاملة لها. وهو متحيز بالضرورة لأن الدارسين يختلفون حول ما هو جيد وما هو متميز من البحوث.

ونظرا لثنائية توجهات مجال البحث في الاتصال، فسيكون العرض ثنائيَ الطرح ومن خلال الأطروحات والأطروحات المضادة (الافتراضات الإيجابية والسلبية) الآتية:

الأطروحة الأولى: يعتبر الاتصال من أكثر المجالات الأكاديمية نموا في الثلاثين سنة الأخيرة

يتميز الاتصال بديناميكية لا تنافسه فيها سوى قلة من التخصصات مثل المعلوماتية والتكنولوجيا الحيوية. فعندما كنت طالبا في الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي، كان الأساتذة ذوي تخصصات عامة ويشرفون على كل مجالات الاتصال وعملياته، وكان ذلك على الأقل في المؤسسات العمومية. فتارة كانوا يقومون بأبحاث حول الصحافيين وتارة أخرى حول الآثار العاطفية للصور وتارة ثالثة حول مثلا، قوانين الصحافة أو السياسة. ولم يتبق من مثل هؤلاء العامة سوى بعض الأسماء ومنها على ما أذكر: دنيس ماكوايل، إ. نوال نيومن أو إ. كاتز.

عندما كنت طالبا، لم يكن هناك سوى عدد قليل من المجلات. حيث كان من السهل متابعة مستجدات تيار البحث في الاتصال. فعندما تقرأ في أوروبا مجلات (Journal of communication, Journalism Quarterly, Gazette) أو (Publizistik) في ألمانيا، تكون على علم بآخر ما توصل إليه البحث في الاتصال. أما اليوم، فحساب صارم يوصلك بسهولة إلى 40 أو

50 مجلة أو أكثر. ولذلك بالنسبة للطلبة، فكل يوم هو يوم تأنيب ضمير بسبب ما لم يتمكنوا من قراءته منها! لأن عددها تجاوز قدرتهم على حسن متابعة محتوياتها.

ففي حالة، مؤسسات البحث في الاتصال، مثلا، نجد أنه تم فتح أول تخصص جامعي (Chair) للاتصال في أوروبا عام 1916 (Univ. of Leipzig -Germany) وخمسة في العشرية الموالية، أما الآن فقد نجد حوالي أربعين قسم اتصال في ألمانيا ومئات الأقسام في أمريكا، مع محاولة تبنيه كتخصص رديف من طرف بعض فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية مثل، الأدب وعلم الاجتماع والتاريخ. والظاهر أن نمو هذا التخصص سيزداد في السنوات القادمة، وذلك للأسباب الستة الآتية:

- الأهمية المتزايدة للمعلومات في النجاحات الفردية والاقتصادية.

- الأهمية المتزايدة للمهارات الاتصالية في العلاقات العامة التي أصبحت أكثر التخصصات نموا في مجالنا.

- التزايد المستمر للوقت المخصص للتعرض لوسائل الإعلام (أكثر من سبع ساعات يوميا في ألمانيا مثلا).

- وكنتيجة لذلك، التزايد المستمر لاعتبار وسائل الإعلام مصدرا أساسيا لإدراك الواقع (السياسي خاصة). فثلاثة أرباع الألمان يذكرون وسائل الإعلام الجديدة (التلفزيون خاصة) كأهم وسيلة مساعدة لتحديد طبيعة تصويتهم السياسي أثناء الانتخابات.

- تحول تزايد الترابط بين النظام الإعلامي وباقي الأنظمة الاجتماعية وخاصة السياسية منها، إلى وسيلة للسلطة السياسية.

- أهمية تخصص الاتصال عند الحديث عن أهمية تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية في نوعية التواصلين الجماهيري والخاص، بحيث ازداد الطلب على البحث والخبرة في هذا المجال بغية معرفة ماذا يجري وكيف نتصرف تجاهه.

الأطروحة المضادة الأولى: الاتصال تخصص عاجز ذاتيا بل فاقد للهوية

عادة ما يتميز أي تخصص أكاديمي ببعض الانسجام في مواضيع دراسته وفي نظرياته. فمثلا، نعرف جميعا أن الفيزياء تخصص واضح المعالم وأن

موضوعها هو الطبيعة ونظرياتها تبنى واحدة فوق الأخرى (نظرية نسبية أنشتاين على نظرية ميكانيكا نيوتن...) ولا يوجد جدل كبير حول ماهية النظريات التي تنتمي إليها.

بينما يوجد عندنا جدل كبير حول اعتبار الاتصال تخصصا أم مجالا، وحول كون موضوعه محددا أم واسعا جدا. فكل شيء في الحياة يتضمن الاتصال، ومع ذلك فليس كل ما له علاقة بوسائل الاتصال يعتبر في رأينا بحثا في الاتصال، فمثلا يعتبر البحث في التشوهات النفسية الناتجة عن التعرض لبرامج إعلامية عنيفة بحثا نفسيا، والبحث في أسباب احتكار وسائل الإعلام بحثا اقتصاديا... وليست بحوث اتصالية.

إن أزمة الهوية هذه رافقت كل مسارنا الأكاديمي. فعندما طالبنا بمأسسة الاتصال (المسمى في مطلع الثلاثينيات في ألمانيا بـ «البحوث الصحافية») إلى جانب علم الاجتماع في النظام الأكاديمي الألماني، رفض رئيس جمعية علماء الاجتماع الألمان إدماجه بحجة تهكمية مقارِنة مفادها «عدم حاجتنا لعلم الدجاج أو البط داخل البيولوجيا»...

وكان ردّنا دائما بأن الاتصال هو في الوقت نفسه علم «إدماجي» (Integrative)، «تجميعي» (Synoptical) أو ـعلى حد تعبير «ليتلجون» (Littlejohn: 1982)ـ «متعدد التخصصات». مع العلم أن هناك فروقا طفيفة بين المصطلحات الثلاثة: فهو إدماجي لإتاحته استعمال نظريات ومناهج أي تخصص لديه ما يفيد في وصف موضوعه الاتصالي؛ وهو تجميعي لاستعماله معارف عدة تخصصات؛ وهو متعدد التخصصات لقيامه بالأمرين معا.

لكن استعمالنا لأي من المصطلحات الثلاثة لا يحل مشكلة كون هوية تخصصنا غير واضحة المعالم: فأقسام التخصص تحمل أسماء مختلفة حتى داخل البلد الواحد، ويقوم الفاعلون فيها بأشياء مختلفة. نعم، من المؤكد أننا نعالج ظواهر اتصالية ولكننا نفعل ذلك في ظروف وسياقات مختلفة جدا، فالموضوعات مختلفة وإن أشرفت عليها أقسام تحمل الاسم نفسه.

كما أنه عادة ما تكون لأي تخصص علمي مجموعة من النظريات المشتركة، وذلك بخلاف تخصصنا، الذي يفتقد ذلك حتى عندما نقوم بدراسة الموضوعات نفسها، لأننا استفدنا دائما من المدخلات النظرية لتخصصات أخرى. وقد يبدو ذلك لأول وهلة أمرا إيجابيا، لأنه من الناحية النظرية يمكن

إدماج أحسن النظريات والمناهج لوصف موضوعنا. وكان يأتي ذلك بداية من علماء الاقتصاد والتاريخ ثم أتت الموجة الثانية من علماء النفس (لازارسفيلد، لاسويل، هوفلاند) ثم أتت موضة مقاربات علماء الاجتماع من الماركسيين الجدد ومن المهتمين بمفهوم «الثقافة» مثل «هابرماس» و«بورديو» و«غتلين» (Gitlin).

لكن الأمر يختلف الآن في ألمانيا، فحسب استطلاع للجمعية الألمانية للاتصال أجري ربيع عام 2005، حوالي ثلثي الباحثين درسوا تخصص الاتصال، وكذلك فعل ثلاثة أرباع الأساتذة من الموظفين الشباب، الذين يُدرّسون في مجال تخصصهم التكويني. مما قد يجعلهم يعطون لتخصص الاتصال انسجاما أكبر، لكن بحكم أن مجال الاتصال نفسه ضعيف التحديد وشديد الاختلاف فإنه لحد الآن لم يتمكن من تحقيق ذلك الانسجام. ففي عام 1999 أحصى «كرايغ» (Craig)، الذي فاز مقاله ـنظرية الاتصال كمجالـ بجائزة الجمعية، سبعة تقاليد أكاديمية في نظريات الاتصال تقوم بالتنظير للاتصال بطرق مختلفة: البلاغة، السيميائية، الظاهرتية، السيبرنتيكية، علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع الثقافي وعلم الاجتماع النقدي. بينما نجد أن لعلوم الطبيعة تقليدا نظريا واحدا، ولعلم النفس اثنين (السلوكية والتحليل النفسي)؛ ونحن لدينا سبعة أو أكثر.

قد تعطي هذه التعددية انطباعا إيجابيا، لكنها لا تساعد بالضرورة على تقديم وصف وتفسير منسجمين لعمليات الاتصال، وخاصة إذا تعلق الأمر بتخصص أكاديمي مؤسستي. بل تعبر، بدلا من ذلك، عن اختصاص مفتت إلى مجموعة من الاهتمامات قليلة التواصل والتفاعل. ففي استطلاع لرأي المنتمين إلى الجمعية الدولية للاتصال طرحنا السؤالين الآتيين: «هناك العديد من المقاربات المختلفة للقيام بالبحث في مجال الاتصال. فما هو المجال أو التخصص الذي نلتم شهادة تخرجكم الأخيرة فيه؟» و«ما مدى قوة علاقة العبارات المذكورة أدناه بالطريقة المعتمدة من طرفكم في إنجاز البحث؟». تضمنت الاستمارة العبارات الاختيارية الآتية: الإنسانيات، العلوم الاجتماعية، الأمبريقي الكيفي، الأمبريقي الكمي، النظري، التطبيقي.

فلم يكن هناك إجماع من طرف الأعضاء حول مقاربة علمية واحدة. ولم يتحصل على غالبية الآراء سواء خيار «العلوم الاجتماعية» كوصف مبهم وعام

لمجال الدراسة... وهو أمر ليس ناتجا عن التعددية الابستمولوجية (المعرفية) الداخلية بل عن التركيز على طبيعة خصوصية الولوج الأكاديمي إلى مجال الاتصال.

وبالعودة إلى الحديث عن الطبيعة التعددية لعلم الاتصال، فقد كانت هناك عدة محاولات إدماجية، تمثلت إحداها في محاولة «Beniger» عام 1993، والذي عرف التخصص بالسينات الأربعة (Four Cs): المعرفة (Cognition)، الثقافة(culture)، الضبط (Control) والاتصال(communication). وهو تصنيف عام وذو حدود غامضة قد تسمح له بأن يشمل أي نوع من أنواع البحوث المتعلقة بالإنسان، ولا يصلح كمصدر لتمييز هوية تخصص واحد.

فلدينا قاعدة نفسية جيدة للبحث في الاتصال، عندما نحاول تفسير التعرض لوسائل الإعلام بتسيير القناعات (الأمزجة) أو بعمليات الإقناع من خلال نظريات ترتيب الأولويات والتأطير والذروة... وقاعدة سوسيولوجية عندما نحاول وصف نماذج التفاعلات الشخصية أو الإشباعات الاجتماعية الناتجة عن التعرض لوسائل الإعلام، لكنه لا يزال من الصعب الادعاء بأن كل ذلك ليس من الممكن إنجازه خارج تخصصنا.

إن تحقيق هوية أو انسجام أي تخصص مهم لأسباب داخلية وخارجية: خارجيا، من المهم تبرير وجود ونمو التخصص عند مناقشة تمويل مشاريع الاستقلالية الإدارية والتعليم والبحث. فأقسامنا عادة ما تتنافس مع أقسام علم الاجتماع، العلوم السياسية أو اللسانيات من أجل المحافظة على كيان تكويني مستقل للطلبة وهوية علمية متميزة. أما داخليا، فالانسجام والهوية مهمان بالنسبة للوظيفة العلمية للتخصص والتي تتمثل في التراكم المعرفي المعترف به، ولن يتم ذلك داخل أي تخصص إلا من خلال إيصال نتائج ومخرجات معرفية تناقش علميا فرضيات ونظريات لتقرر في نهاية المطاف الاعتراف بها. وهذا يتطلب واجهة علمية ذات اعتراف عام ومجلات مقروءة وجمعيات أكاديمية وملتقيات متخصصة.

لكن الواقع ينِم عن أن هذه المخرجات مشتتة وليس هناك في الغالب اتصال بين المجالات والتخصصات المختلفة (قلة التنسيق). فلكلٍ مجلّته الخاصة ويقيم في أقسام مختلفة وينتمي إلى جمعيات مختلفة أو إلى فروعها المختلفة. وهذا في حد ذاته يعتبر مشكلة: موضوع غير واضح ومجموعة

غير منسجمة من النظريات، لكن مشكلة الهوية تتضاعف أكثر بفعل اختلاف المجالات الدراسية بل والصراع بينها بالمعنى الابستمولوجي. مما يقودنا إلى الافتراض المزدوج الموالي:

الأطروحة الثانية: تراكم أعداد كبيرة من الحقائق الأمبريقية حول عملية الاتصال

نرى أن **الأمبريقية** تعني أساسا الخصائص الآتية: (أ) تحقيق معارف ذاتية، (ب) وصف وتفسير السلوك الإنساني، (ج) من خلال بعض المناهج العلمية، (د) ترك الواقع يقرر مصير الفرضيات. وهذا المعنى يقوم على افتراضين: أن إنتاج المعرفة الذاتية المعترف بها يعتبر أكثر العوامل الحاسمة في الفصل بين العلوم وبين باقي الأنظمة الاجتماعية، مثل، الصحافة، السياسة أو الأدب؛ وأن البشر، بالرغم من اختلافهم عن «مواضيع» العلوم الأخرى، يمكن دراستهم بنفس المنهجية المعتمدة على نفس الابستمولوجيا، على غرار مواضيع الفيزياء والكيمياء.

وبالمناسبة، فإن هذين الافتراضين كانا يواجهان منذ عصر التنوير الأوروبي معارضة قوية من الفكر الكنسي ومن التخصصات التقليدية التي رأت أن تطبيق هذه القوانين على السلوك الإنساني سيحد من حرية تصرف الأفراد حسب طبيعتهم أو رغبتهم، وبالتالي سيتعارض مع مصلحتهم.

واستمرت هذه المواجهة وازدادت قوةً عندما تطورت العلوم الاجتماعية: أولا علم النفس التجريبي ولاحقا علم الاجتماع. إن ما يسمى بالجدل حول الوضعية ـ الذي قاده «كارل بوبر» باسم العقلانية النقدية و«أدورنو» و«هابرماس» باسم النظرية النقديةـ كان يعتبر أبرز المعالم الابستمولوجية.

واليوم، الملاحظ أن أغلبية ـ أو شبه أغلبية على الأقل ـ من بحوث الاتصال تعمل بهذه المناهج الامبريقية. وأقدر أن هذا الأساس الابستمولوجي هو السبب في وجود جسم واسع من المعرفة الذي طورناه طيلة أزيد من خمسين سنة مضت. صحيح، أننا كثيرا ما نعاني من ضعف الفرضيات والأرصدة. لكن ذلك ليس ناتجا عن قصور في البحث بقدر كونه ناتجا عن تعقد السلوك الذي نعالجه.

فالبشر كثيرا ما يدركون نفس المعلومات أو الصور بطرق مختلفة جدا، وحتى لو أدركوها بنفس الطريقة، فقد تكون لديهم ردود أفعال مختلفة جدا

نتيجة المزيج المتميز للعديد من العوامل الأخرى التي تشكل شخصيتهم. وهذا ينطوي بالضرورة على كون فرضياتنا تبقى ذات احتمالية عالية مع جزء كبير من التغير غير المفسر والذي يجعل تشخيصها إحصائيا أمرا صعبا.

إن واحدا من أكبر الباراديغمات (النماذج النظرية) المستحدثة في العلوم الاجتماعية هو وضع العوامل اللاشعورية من سلوكنا تحت مجهر البحث. وفي مجال تخصصنا، ينطبق ذلك أساسا على التعرض لوسائل الإعلام وبدرجة أقل على القرارات المتعلقة بالأخبار. نحن نعلم اليوم أن العوامل التي تقع في لاشعور الأفراد (وبالتالي لا يمكن إبلاغها إلى الباحث) تفسر قدرا كبيرا من التباين في السلوك الاتصالي. إن بحث كيف يدار مزاج الجمهور (ترتيب أولوياته) يقع في ذروة الاهتمامات، على غرار الدراسات الخاصة بإسناد القيم الإخبارية لبعض القصص. هذا يجعلنا أكثر صرامة في العمل على تقييم هذه العوامل من خلال التصاميم البحثية المناسبة.

وتزيد المشكلة تعقيدا عندما نأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في مجال الأبحاث المتعلقة بالجهاز العصبي: إن مفهوم «الإرادة الحرة» ليس سوى حيلة، وهو إسناد بعدي لا يدلي به الفرد إلا بعد اتخاذ قرار. ومن جهة أخرى، فإن هذا السلوك المحدد لا يمكن التنبؤ به بسبب بعض العوامل المحددة للقرار والذي لا يمارس سوى أثناء العملية نفسها. وهذا يعني أن أوقات صعبة تنتظر البحوث المتعلقة بالقوانين العامة والتنبؤات. ومع ذلك، ونظرا لمشكلات موضوعنا المتعلقة بكثرة تقلبه ومیزاجیته، بحكم طبيعة البشر، فإن إنجازاتنا من حيث كثرة أو قلة مناقشتها معرفيا ليست سيئة حقا.

نحن نعرف بالضبط كم يلزم من المدخلات لوسائل الإعلام لإقرار موضوع سياسي جديد ضمن أجندتها العامة، وحتى كم يلزم من المقالات والتقارير التلفزيونية لرفع الوعي العام من حيث عدد النقاط بالنسب المئوية (وفقا لأبحاث «رسل نيومان»: عشرة مقالات في صحيفة نيويورك تايمز أو أي مجلة إخبارية ترفعه بنسبة 0.3٪ إلى 0.9٪). ونحن نعرف أيضا قوة تأثير الصور على الإدراك الحسي للناس أو على تهييج عاطفتهم، بالمقارنة مع النص المكتوب (وفقا لبحث أجراه «دولف زلمان» ـ Zillmann ـ وآخرون، يمكن للصور أن تدير إدراكنا للقضايا والأشخاص بغض النظر عن النص المرافق لها). ونحن نعرف أيضا أن كمية التباين الموجودة في عملية اتخاذ القرارات الإخبارية

للصحافيين تفسرها عوامل إخبارية شبه موضوعية أو معتقداتهم الشخصية؛ إنها تبلغ حوالي مقدار الثلث لكل منهما. كما نعرف مدى تحكم استعداداتنا، ومنها مواقفنا تجاه الأحزاب أو السياسيين، في توقع التعرض الانتقائي لمحتوى وسائل الإعلام. وهذا يعتبر شيئا قليلا جدا على الأقل عندما يتعلق الأمر بالأخبار الهامة والسلبية، وذلك خلافا للباراديغم الذي شكل وقولب مجال تخصصنا لنصف قرن تقريبا.

هذه ليست سوى أمثلة قليلة (من مجال عملي) تبين كيف طورنا جسما صلبا من المعرفة ـببناء أبحاث جديدة على الدراسات الموجودةـ وتعزز عمق معالجتنا لعمليات الاتصال.

الأطروحة المضادة الثانية: يعاني المجال بشكل متزايد من التآكل المعرفي

أخشى أن يتعرض التطور المتواصل لهذا الجسم من المعرفة للخطر بسبب التطورات من داخل وخارج التخصص. من داخله، تتمثل هذه التطورات في انتعاش عدد من المقاربات النظرية التي تمتنع عن وضع فرضياتها على محك الاختبار. وتتمثل، من خارجه، في زيادة المنافسة بين جميع المتخصصين في هذا المجال وبين أشخاص عاديين من جميع الأنواع. اسمحوا لي أن أبدأ من الأخير.

للاتصال مشكلة بسيطة جدا: إن قرب موضوعه من واقع جميع الناس وتجربتهم يجعل هؤلاء ينصّبون أنفسهم بأنفسهم «خبراء». يقول أحدهم، «لأنني أشاهد التلفزيون كثيرا (سواء كسياسي، خطيب، طبيب، أو مجرد أب)، لدي على الأقل الكثير لأقوله كباحث في هذا المجال». وهذه المشكلة لا تنطبق على الفيزيائي أو طبيب الأعصاب. لكنها تحدث لنا، وأحيانا تجعل من الصعب الدفاع عن البحث ضد الحكمة العامة أو رغبات الأطراف المعنية بالظاهرة المدروسة.

ومع ذلك، فالتآكل المعرفي من الداخل، هو أشد لأن له عواقب أساسية أكثر وعلى مدى أطول. فالمناقشات المعرفية حول طبيعة الطريق الحقيقي المؤدي إلى المعرفة العلمية سايرت الحقل منذ بدايته. حيث كان «أدورنو» أول من انتقد الأمبريقي «بول لازارزفلد» وما أسماه بالبحوث الإدارية وواجه هذه البحوث «الموجهة مؤسستيا والقمعية» ـعلى حد قولهـ بـ «البحوث النقدية». رد «لازارزفلد» بعد بضع سنوات بـ «ملاحظات حول بحوث الاتصال

الإدارية والنقدية»، والتي أظهر فيها أن البحوث الأمبريقية يمكن بالطبع أن تكون نقدية، وربما أكثر نقدية، من البحوث غير الأمبريقية، إذا استعملت بيانات صحيحة ومقنعة (Lazarsfeld : 1972). ولكن النقطة الرئيسة لبول لازارزفلد كانت تكمن في تأكيده على عدم وجود بديل للتفاعلات الذاتية.

رأى عالم الاجتماع الألماني «نيكلاس لومان» (Niklas Luhmann) بأن الوظيفة الاجتماعية للعلم تكمن في تحديد المعايير التي تفصل التأكيدات العلمية عن التأكيدات التي وردت في سياقات أخرى ولأغراض أخرى. وبالتالي، فالتنوع في حد ذاته لا قيمة له في العلم. إن العلوم (ومنها العلوم الاجتماعية) موجودة لأن المجتمع يتوقع منها القرارات التي تحدد أيّا من النظريات هي مقبولة وأيها غير مقبولة. ويبدو هذا واضحا وجميلا بالنسبة للعلوم الطبيعية ومعظم علم النفس، ولكنه ليس كذلك بالنسبة لمعظم العلوم الاجتماعية، بما في ذلك علوم الاتصال.

إن آخر ما أحدث الضجيج هو ما يسمى بالنقاش حول البنائية والذي أعتقد أن معظمه لا لزوم له. فالجميع يعلم أن للبنائية على الأرجح الحق في القول أن كل تصور هو ذاتي. ولكن ماذا بعد؟ هل يجب أن يمنعنا ذلك من القيام بأبحاث؟ أو أن يعطينا أي توجيه في كيفية إجراء البحوث؟ لا ـ وهذا هو السبب، في قول «دفيت» (Devitt) في مؤلفه «الواقعية والحقيقة» (Realism and Truth : 1991) حول البنائية «بأنها تهاجم الجهاز المناعي للنظام الذي يحفظنا من السخافة» (Devitt, 1991, 9). وليس ذلك فحسب وإنما هو أيضا تذكرة مجانية لـ «كل شيء مباح» كمدخل للبحث. إذا كان كل شيء ذاتيا ومنحازا وليس هناك أي وسيلة لمقارنة صحة التأكيدات العلمية، لماذا نُتعب أنفسنا بالتفكير في كيفية المضي قدما؟

وعلى الرغم من أن النقاش بخصوص البنائية يسرق منا بعض الوقت فنحن في حاجة لاستكشاف حقيقي لمناقشات معرفية، إنه لا يزال غير مؤْذٍ نسبيا لأن معظم المشاركين فيه لم يقوموا شخصيا بإجراء البحوث. ومع ذلك، فأنا قلق بشأن بعض التطورات النظرية (والباراديغم البنائي هو واحد منها فقط)، لأنها تحاول تحويل حدود البحث خارج المعايير الذاتية المشتركة وخارج قابلية الاختبار. إنها عبارة عن كلٍّ ثقافي جديد خاص بالبحث في الاتصال، وهو متأثر بشكل رئيس بالتقاليد السوسيولوجية، والتي تسعى بنجاح نسبي في

تنفيذ استراتيجية تراجعية ضد الأمبريقية.

إنه يعتبر أيضا جزء من حركة أوسع ألاحظها في المواقف تجاه العلوم بشكل عام، أو تجاه المهن الطبية؛ إنه شيء ما، يمكن أن نسميه، ما بعد الحداثة الروحانية الجديدة، ولكن هذه قصة أخرى أكبر بكثير. إن «ستيفن ليتلجون» (Stephen Littlejohn)، حدد في مقالته «نظرة عامة حول مساهمات التخصصات الأخرى في نظرية التواصل الإنساني» (1982)، عشر قضايا للنقاش المعرفي، والتي من أهمها، في رأيي، أربعة هي:

1 . إلى أي مدى يكون الواقع عالميا؟ أي هل الواقع مطلق ويمكن اكتشافه، أم أنه ناتج عن تأويلات إنسانية؟

2 . هل موضع الواقع خارج الأشخاص أم هو عبارة عن تجارب شخصية؟

3 . يمكن ملاحظة البشر من قبل نفس العمليات العلمية كغيرهم من الأشياء؟

4 . هل تنشأ المعرفة العلمية من التجربة الحسية، المكتشفة من طرف الملاحظة المضبوطة لمواضيع محددة تحديدا جيدا؟ أم هي عبارة عن بناءات شخصية، ناتجة عن تفاعل بين العارف والمعروف؟

أعتقد أنني لم أُخْف موقفي الشخصي. وعلى الرغم من أنني أعتقد أن التعددية والتنوع هما بشكل عام قيمتان كبيرتان، فإنهما لا ينبغي أن يؤديا إلى ثقافة «كل شيء مباح» في العلوم. بالطبع، يجب أن يكون هناك منافسة بين المناهج. ولكن في مرحلة ما يجب أن نعترف بمحك الواقع. هذا يعبر، في جميع التخصصات، عن إمكانات فرضياتنا لتكرار الأدلة من جهة وللتوقعات من جهة أخرى. إن البحث في الاتصال، مثل أي بحث في أي تخصص آخر، يستفيد من النماذج والمعايير، التي هي أساس المعرفة التي يمكن قبولها بغض النظر عن استعداد الباحث. فقد تم قبول قانون الجاذبية من قبل جميع علماء الفيزياء بغض النظر عن منشئهم الجغرافي، مواقفهم السياسية، معتقداتهم الدينية، نوع جنسهم، الخ. حتى يحصل استبداله بنظرية أفضل. لماذا يجب أن يكون ذلك مختلفا عندما يتعلق الأمر بالعوامل المؤثرة في التعرض لوسائل الإعلام، بآثار التغطية السياسية في السلوك الانتخابي، أو بآثار الإنترنت على الهيكلة الطبقية؟ هذه كلها أسئلة أمبريقية ولذلك فإنه يمكن أن تطرح للاختبار عن طريق بحث التفاعلات الذاتية.

الأطروحة الثالثة: لدينا معرفة دقيقة وسليمة في العديد من المجالات، ولكننا (الأطروحة المضادة الثالثة): نميل إلى فقدان التوجه المعياري في البحوث الأمبريقية

هناك قضية أخرى في المناقشات المعرفية تمثلت دائما في الأهداف والوظائف العامة للعلم: هل ينبغي أن تكون عمليات الوصف والتفسير خالية من القيم أم ينبغي لها أن تكون معيارية في سعيها لتحقيق أهداف محددة حول كيف يمكن للناس أن تعيش وتتفاعل معا؟ إن المعيار الشهير في الصحافة: «الأخبار مقدسة والتعليقات حرة» يقابله في العلوم الفصل الذي نادى به في الثلاثينيات الفيلسوف «هانس رايخنباخ». إنه ميز بين سياق الاكتشاف وسياق التبرير بالإشارة إلى أن القيم الاجتماعية أو السياسية غير شرعية كمحتوى من التأكيدات العلمية ولكن لا زال بإمكانها أن تكون محفزا للباحث لاختيار مواضيعه أو فرضياته على أساس هذه القيم.

لقد تحدثت بالفعل عن إنجازاتنا في البحوث الأمبريقية. اسمحوا لي أن أتحدث بالتالي عن أطروحتي المضادة. منذ عشرات السنين، كان لدينا الكثير من السياسة والقليل جدا من البحوث الأمبريقية، أما اليوم، وفي إطار باراديغم البحوث الأمبريقية، فنحن نتحول إلى اتجاه يتميز بعدد كبير من الطحن التافه والقليل من الأسئلة البحثية المهمة حقا، أي، باتجاه بحث يستخدم مناهج الدراسات السابقة ومعايير الصدق (Validity) ولكن مع قليل من الأهمية والدلالة.

أرى سببين لذلك: أولا، النمو المؤسستي في مجال عملنا. فمع المزيد من الموظفين الساعين للتميز أو الترقية المهنية، تصبح الأسئلة البحثية أصغر حجما وأكثر بعدا في كل وقت لأن الجميع يبحث عن (أ) النماذج النظرية ـ الباراديغمات ـ الحاكمة و(ب) محاريب ضمن هذه النماذج لم يسبق لها أن كانت محل بحث.

السبب الثاني هو أن العديد من الباحثين يفتقرون إلى المعرفة و/ أو الاهتمام بالقيم المجتمعية التي توجه بحوثهم. وهذه مشكلة خاصة بالتنشئة الاجتماعية.

وتكمن وجهة نظري هنا في أن البحوث الأمبريقية من دون أهداف معيارية يمكن أن تصبح بسهولة تعسفية، عشوائية وغير ذات شأن. بطبيعة الحال، لا

يمكن إخضاع المعايير والقيم لاختبارات أمبريبقية، ولكنها متوفرة بسهولة في بيانات حقوق الإنسان ودساتير النظم الاجتماعية الليبرالية. والقاسم المشترك بين جميع الساعين في بحوث الاتصال يمكن أن يكون السعي إلى القيام بالبحوث التي لديها القدرة على خدمة مثل هذه القيم الإنسانية والمعايير العالمية، أي، «البحث من أجل المصلحة العامة» (موضوع مؤتمر 2004 للجمعية الدولية للاتصال).

وسوف لن يكون، وبأي حال من الأحوال من السهل التوصل إلى اتفاق على ما هو من المصلحة العامة بين الباحثين مع اختلاف خلفياتهم ـسواء كانت وطنية أو ثقافية أو اجتماعية، حيث سيركزون على قيم مختلفة باختلاف وجهات نظرهم للواقع الاجتماعي، وأكثر من ذلك، على أساس المثل العليا التي يستخدمونها كمعيار لهذا الواقع. ولكن الإجماع يستحق المحاولة.

وأظن أن الوقت المناسب لتطوير هذه المعايير لم يحِن بعد. ولكن أعتقد أنه، على سبيل المثال، في جميع المجتمعات، يمكن أن تكون الخيارات أو البدائل المعيار الأسمى الذي يمكن أن تشتق منه معايير أخرى. يجب أن تكون الخيارات ذات صلة بحرية الفرد على إدراك محيطه والعمل في هذا المحيط. وبالتالي، فإنه يتعلق بالحصول على المعلومات والاتصالات، والمعرفة والتعليم، وبالتالي مهارات الاتصال، وعلى التعددية في محتوى وسائل الإعلام، على النوعية في المحتويات الإعلامية، وعلى العديد من الجوانب الأخرى من عملية الاتصال. إن الخيارات هي قيمة إنسانية أساسية لأنها هي شرط أساسي لتحقيق استقلالية الأفراد الذاتية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن لأبحاث الاتصال القدرة وواجب التركيز على بحث الأجندات التي يمكن أن تساعد المجتمعات والناس على «التواصل بشكل أفضل»، أي شغل عقولهم بأي قضية على أساس سليم من الأدلة وأدنى حد ممكن من تأثيرات الأفراد الآخرين أو المؤسسات الأخرى، سواء كانوا عبارة عن «كبار المقنعين» في مجال الاتصال الشخصي، وسائل الإعلام، أو القوى السياسية أو الاقتصادية، وسواء كان ذلك في سياق وطني أو عالمي. ■

References

Beniger, J. R. (1993). Communication—Embrace the .subject, not the field. Journal of Communication, 43(3), 18–25

Craig, R. T. (1999). Communication theory as a field. .Communication Theory, 2, 119–161

Devitt, M. (1991). Realism and truth. Cambridge, U.K.: .Blackwell

Lazarsfeld, P. F. (Ed.). (1972). Administrative and critical communications research. In Qualitative analysis. Historical .and critical essays (pp. 155–167). Boston: Allyn and Bacon

Littlejohn, S. W. (1982). An overview of contributions to human communication theory from other disciplines. In F. E. Dance (Ed.), Human communication theory. Comparative es- .says (pp. 243–286). New York: Harper & Row